من هو الطرف المستفيد من قرارات المجلس الرئاسي؟

ما التحديات الداخلية التي تواجه مجلس القيادة الرئاسي؟ وما مدى خطورتها؟

هل خسر الإخوان نفوذهم السياسي والعسكري في الجنوب؟
ما أهمية تطهير سلطة القضاء الأعلى من حزب الإصلاح الإخواني؟
هل ينجح الرئاسي والانتقالي في تصحيح مسار الشرعية؟
وهل تعتبر إقالة وزير الداخلية آخر مسمار في نعش الإخوان؟

الأمناء» تقرير خاص:

يمضي مجلس القيادة الرئاسي، الذي يمثل جميع الأطراف والقوى الفاعلة، بما فيها المجلس الانتقالي الجنوبي، الطرف الأبرز والأقوى في المعادلة السياسية والعسكرية، نحو تصحيح مسار الشرعية اليمنية، والمعركة ضد العدو الأخطر المتمثل بالحوثيين.

ويواجه مجلس القيادة الرئاسي تحديات داخلية لا تقل خطورة عن التحدي الخارجي، ومطالب بإنهاء العبث والفساد والفوضى داخل المؤسسات الحكومية، التي أعاقت تحرير الشمال من الحوثي وأغرقت الجنوب في مستنقع الفساد.

وأجرى مجلس القيادة الرئاسي عددًا من الإجراءات، منذ إعلان نقل السلطة، وشملت هذه القرارات وزارات ومؤسسات حساسة، منها وزارة الدفاع والنفط والأشغال العامة والكهرباء، بالإضافة إلى تطهير سلطة القضاء الأعلى من حزب الإصلاح الإخواني.

وشكل المجلس الرئاسي لجنة مشتركة لترتيب الأوضاع الأمنية والعسكرية في المناطق المحررة، كما عين محافظين لمحافظتي حضرموت وسقطرى، ومن المتوقع أن يصدر قرارات بتعيين محافظين لمحافظات أبين ولحج والضالع الجنوبية ومأرب اليمنية خلال الأيام القادمة.

الانتقالي الجنوبي الرابح الأكبر من قرارات المجلس الرئاسي

وجاءت قرارات مجلس القيادة الرئاسي في صالح المجلس الانتقالي الجنوبي، فيما كان الإخوان الخاسر الأكبر، وفقدوا سيطرتهم على وزارات وإدارات ومحافظات.

وتسلم المجلس الانتقالي الجنوبي منصب النائب العام، وملف هيكلة القوات المسلحة، بالإضافة إلى السلطة القضائية ومنصب محافظ حضرموت وسقطرى، ووزراء آخرين.

ويعتبر وزير الدفاع الجديد محسن الداعري، الذي تحوم الشكوك حول انتماءه، أقرب إلى المجلس الانتقالي الجنوبي، لكون الرجل تعرض للتهميش والمضايقة من قبل الإخوان نتيجة رفضه القتال ضد القوات الجنوبية في أحداث أغسطس العام قبل الماضي.

ماذا خسر الإخوان؟

وعلى ما يبدو أن حزب الإصلاح الإخواني، أبرز المتضررين من قرارات المجلس الرئاسي ومن القرارات القادمة، حيث تشير الأحداث أن الإخوان ذاهبون نحو الخروج من المشهد السياسي والعسكري في المناطق المحررة.

وخسر الإخوان منصب النائب العام والسلطة القضائية، ووزارة الدفاع ومحافظة سقطرى، وعدة وزارات أخرى، ومن المتوقع صدور قرار بإقالة وزير الداخلية والاتصالات والخارجية خلال الأيام القادمة.

واعترف نشطاء وصحفيو الإخوان أن المسؤولين في السلطة المنتمين للحزب، ستتم إقالتهم واستبدالهم بمسؤولين آخرين مرشحين من المجلس الانتقالي الجنوبي.

وتتوالى صفعات الإخوان في الجنوب، منذ ما بعد اتفاق الرياض، حيث فشلوا في إسقاط العاصمة عدن وانتهت أحلامهم، بعد خسارتهم محافظة شبوة لصالح المجلس الانتقالي.

وفقد الإخوان نفوذهم بشكل كبير في محافظة شبوة، منذ إقالة بن عديو وتعيين السلطان عوض بن الوزير العولقي، ووصول ألوية العمالقة الجنوبية وقوات دفاع شبوة إلى المحافظة.

ويتحرك الانتقالي الجنوبي والمجلس الرئاسي، في محافظتي حضرموت الوادي والصحراء وتعز آخر معاقل الإخوان، حيث تؤكد جميع المؤشرات أن وادي حضرموت ذاهب إلى المجلس الانتقالي، وتعز إلى يد قوات طارق صالح.

وأقر وزير النقل السابق، الموالي للإخوان صالح الجبواني، بوجود تحركات للمجلس الانتقالي والرئاسي في محافظة المهرة، لانتزاعها من الإخوان.

وقال الجبواني في تغريدة، إن هناك تحركات لتفكيك الألوية العسكرية في محافظة المهرة، واستبدالها بقوات أخرى موالية للتحالف العربي.

وتتمركز الألوية التابعة للإخوان في محافظة المهرة ووادي حضرموت، وترفض تطبيق اتفاق الرياض الذي يقضي بانسحابها من الجنوب إلى مأرب والجوف، لمواجهة مليشيات الحوثي.

إقالة وزير الداخلية آخر مسمار في نعش الإخوان

ويرى سياسيون جنوبيون أن المجلس الرئاسي في طريقه للتخلص من حزب الإصلاح الإخواني، بعد أن أدرك خطورتهم وأن إبعادهم عن القرار العسكري والسياسي يضعف الحوثيين على الأرض.

ويطالب الجنوبيون المجلس الرئاسي بتصحيح وضع وزارة الداخلية وفروعها في مختلف محافظات الجنوب المحررة.

وتوقع سياسيون صدور قرارات وتغييرات في وزارات الداخلية والخارجية والاتصالات والمالية، خلال الأيام القادمة، بسبب تفشي الفساد المالي والإداري وتعيينات حزبية فاسدة حولت هذه الوزارات إلى اقطاعيات خاصة.

وقال الصحفي الجنوبي حسين حنشي: "إن وزارة الداخلية أهم وزارة يجب أن يشملها التغيير، ولا يمكن السماح للإخوان بجعلها دولة داخل دولة".

وأكد الحنشي أن بقاء حيدان وزيرًا للداخلية أمر غير مقبول، داعيًا المجلس الانتقالي الجنوبي بالضغط لتغييره.

ويرى المهندس الجنوبي مسعود أحمد زين، أن الجنوب يحتاج في إطار حكومة الشرعية إلى رجل عليه إجماع وطني وزيرًا للداخلية، مؤكدا أن بقاء وزير الداخلية الحالي جزء من الصراع والحروب في الجنوب.

وأوضح أن المطلوب في الجنوب حاليا هو تعزيز الوضع الأمني المؤسس في مختلف التشكيلات الأمنية «أحزمة، نخب، أمن، حرس منشآت،» ونزع فتيل الصراعات الداخلية ومكافحة الإرهاب وتقوية سلطة الأمر الواقع في كل محافظات الجنوب.

وأكد أن كل هذا لن يتحقق لن يتأتى بسهولة إذا بقي وزير الداخلية كجزء من المشكلة في هذا المشروع وليس مفتاحًا للحل مجمعًا عليه من أغلب أطياف الجنوب.

وطالب المهندس الجنوبي، أعضاء مجلس القيادة الرئاسي من الجنوبيين بالاهتمام بوزارة الداخلية وإصلاحها.